

مادة ٦ - مع عدم الاخلال بالاختصاصات المقررة لوزارة التأمينات ووزير التأمينات محل وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية محل وزير الخزانة والاقتصاد والتجارة الخارجية في جميع الاختصاصات المستندة اليهما بمقتضى القوانين واللوائح .

مادة ٧ - يلغى القرار رقم ١٧٦٩ لسنة ١٩٧١ ، والقرار رقم ٢٦٢٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليهما ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدر براسة الجمهورية في ٢٠ جادى الأول سنة ١٣٩٣ (٢١ يونيو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

### قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٤٧ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٥ في شأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت التابعة لها ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء الهيئة العامة لتنفيذ جمع الحديد والصلب ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٤ لسنة ١٩٧١ بالتميين في الوظائف الرئيسية بالجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ جمع الحديد والصلب ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٣ لسنة ١٩٧٢ بتشكيل مجلس إدارة شركة الحديد والصلب المصرية ؛

قرر :

مادة ١ - سحب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦٣ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما تضمنه من تعيين السيد / عبد السلام المرادى نائبا لرئيس مجلس إدارة شركة الحديد والصلب المصرية ، واستمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣٤ لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما تضمنه من تعيينه نائبا لرئيس الجهاز التنفيذي للهيئة العامة لتنفيذ جمع الحديد والصلب للشئون المالية والإدارية .

مادة ٢ - على وزير الصناعة تنفيذ هذا القرار ما

مدر براسة الجمهورية في ٢٠ جادى الأول سنة ١٣٩٣ ( ٢١ يونيو سنة ١٩٧٣ )

أنور السادات

٤- المديرات المالية .

٥- التمويل وبيعته :

( أ ) مصلحة سلك العملة .

( ب ) مصلحة الخزانة العامة .

( ثالثا ) قطاع الموارد العامة ، ويتكون من :

١- مصلحة الضرائب .

٢- مصلحة الضرائب العقارية .

٣- مصلحة الجمارك .

٤- مصلحة الضرائب على الإنتاج والأعمال .

( رابعا ) قطاع التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية

الدولية ، ويتكون من الأجهزة القائمة على الأفراس الآتية :

١- التجارة الخارجية .

٢- التيسيل التجارى .

٣- التعاون الاقتصادى والمنظمات الدولية .

( خامسا ) الأمانة العامة للوزارة :

مادة ٣ - يقع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية مباشرة  
الجهاز الآتية :

( ١ ) البنك المركزى المصرى .

( ٢ ) المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية .

( ٣ ) المؤسسة المصرية العامة للقطن .

( ٤ ) هيئة تحكيم واختبارات القطن .

( ٥ ) الهيئة العامة لشئون الماوض والأسواق الدولية .

( ٦ ) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .

( ٧ ) الهيئة العامة لاستثمار الممال العربى والمناطق الحرة .

( ٨ ) الهيئة العامة لخدمات الحكومية .

مادة ٤ - يقع وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية مباشرة  
المجالس العليا الآتية :

( ١ ) المجلس الأعلى للتمويل والموارد العامة .

( ٢ ) المجلس الأعلى للتجارة الخارجية .

( ٣ ) المجلس الاستشارى للشئون الاقتصادية .

مادة ٥ - يصدر وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية القرارات الخاصة بالهيكل التنظيمية للأجهزة المنصوص عليها في هذا القرار والمفرد  
المفردة قانونا .